

الرباط في 20 يوليو 2015



المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

الوزير

رسالة عادية عدد : 62 من 3

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع : حول الحفاظ على سرية البحث والتحقيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد لوحظ مؤخراً تسريب معلومات تتعلق بقضايا لا زالت مضمولة بسرية البحث أو التحقيق خرقاً لمقتضيات المادة 15 من قانون المسطرة الجنائية. وكما لا يخفى عليكم، فإن المادة المذكورة نصت على أن المسطرة التي تجرى أثناء البحث والتحقيق تكون سرية، وأن كل شخص يساهم في إجراء هذه المسطرة ملزم بكتمان السر المهني ضمن الشروط التي حددها القانون وذلك تحت طائلة العقوبات المقررة في مجموعة القانون الجنائي. ونظراً لما لهذه التسريبات من تأثير سلبي على حسن سير العدالة والمساس بقرينة البراءة.

فإنني أطلب منكم اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على سرية البحث والتحقيق، وفتح الأبحاث القضائية بشأن كل إخلال بذلك مع ترتيب الإجراءات القانونية اللازمة على ضوء ذلك. والسلام.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد